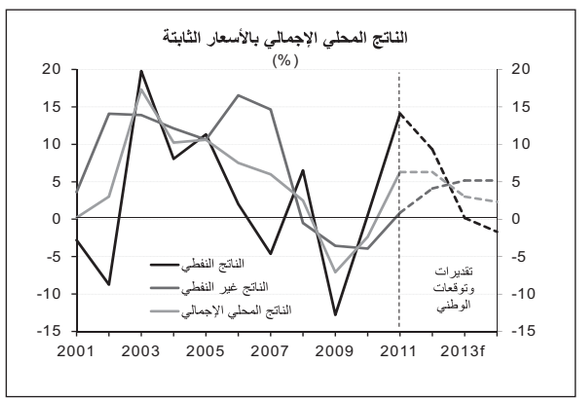

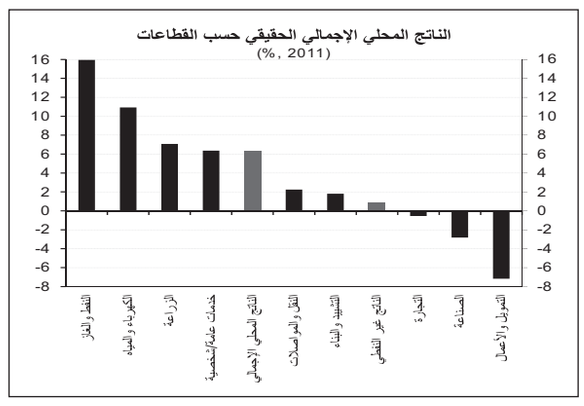

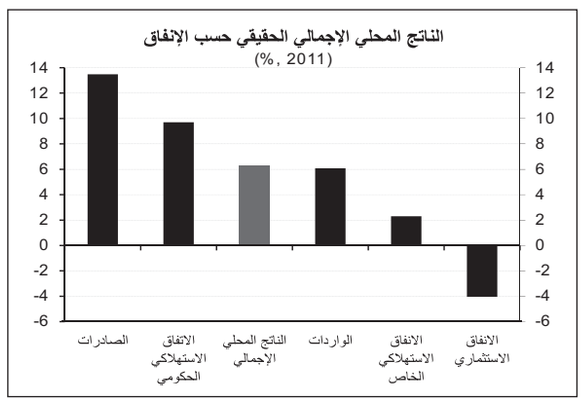

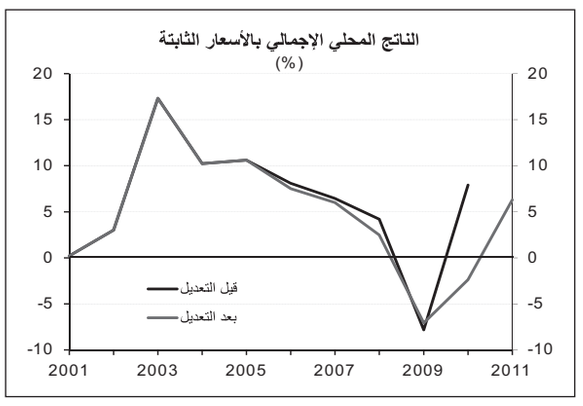

«الوطنى»: 5٪ النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي في 2013

ذكر تقرير بنك الكويت الوطني ان البيانات الصادرة مؤخرا أظهرت أن اقتصاد الكويت غير النفطي نما بنسبة محدودة بلغت 0,9٪ في العام 2011، إذ استمر تأثر القطاعات الرئيسة بعواقب الأزمة المالية وتأثر النمو في العام 2011 بانخفاض الإنتاج في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات المالية. ومن الأرجح أن قطاع الخدمات المالية قد تأثر بعمليات خفض مديونية شركات الاستثمار ورغم ارتفاع النمو قليلا منذ ذلك الحين، تبرز الحاجة لوتيرة أسرع في الإنفاق الحكومي على المشاريع من أجل توفير دعم أكثر استدامة للنمو وبالإضافة لذلك، تم خفض التقديرات السابقة للنمو في السنوات الماضية، والتي تظهر الآن أن الاقتصاد غير النفطي قد تقلص لثلاث سنوات على التوالي ما بين 2008 و2010.

وتتوقع أن يكون النمو قد ارتفع بعض الشيء في العام 2012 ويرجع ذلك جزئيا إلى نمو قوي في قطاع المستهلك، ويبقى توقعنا بشأن النمو غير النفطي البالغ 5٪ في العام 2013 على حاله. ولكن تبقى الحاجة قائمة لتسريع تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي الحكومي ولنهج أقوى في الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل وضع اقتصاد الكويت على مسار نمو أعلى على الدوام. وقفز إنتاج القطاع النفطي الحقيقي بنسبة 14,1٪ في العام 2011، إذ استجابت الكويت وغيرها من منتجي أوبيك الخليجيين لارتفاع أسعار النفط بزيادة الإنتاج للتعويض عن الانخفاض الحاد في الإنتاج الليبي. وكان هذا الارتفاع متماشيا تقريبا مع التوقعات. ولكن بسبب الانخفاض غير المتوقع في الإنتاج غير النفطي، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2011 أضعف من النسبة المتوقعة البالغة 7,6٪ إذ سجل نسبة بلغت 6,3٪.

وكان وراء الأداء الضعيف في الاقتصاد غير النفطي في العام 2011 تراجع الإنتاج في قطاعات ثلاثة، هي التجارة والصناعة (بما فيه تكرير النفط) والخدمات المالية وخدمات الأعمال. وكان الانخفاض في هذا القطاع الأخير كبيرا بنسبة 7,2٪، وشكل بحد ذاته تراجعا بنسبة 1,9٪ من النمو غير النفطي ككل.

وضمن قطاع الخدمات المالية وخدمات الأعمال، كانت فئة المؤسسات المالية مسؤولة بالكامل تقريبا عن تراجع الإنتاج، وتتضمن هذه المؤسسات شركات الاستثمار التي استمرت في عمليات خفض الدين عقب الأزمة المالية. وكان الإنتاج في هذه الشريحة قد تقلص بنسبة 53٪ عن مستوى الذروة الذي بلغه في العام 2007. وعلى الأرجح أن الحجم الأكبر من هذا الخفض في ديون شركات الاستثمار قد تم بالفعل. وبالنتيجة، فإن المساهمة السلبية لهذا القطاع في نمو الاقتصاد غير النفطي ستتراجع مستقبلا. وفي قطاعات اخرى، سجلت المرافق العامة أو الكهرباء والمياه (+10,9٪) والخدمات العامة والشخصية (+6,4٪) أداءات قوية. ففي القطاع الأخير مثلا، تشكل الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ما نسبته 84٪ من مجموع الإنتاج لهذا القطاع، وقد استفادت من الارتفاع البالغ 20٪ في الإنفاق العام على الأجور والرواتب في السنة المالية 2011/2010.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من منظار أنواع المصروفات، تؤكد الأرقام الرأي القائل ان الاقتصاد تحركه الصادرات النفطية والإنفاق الحكومي، فيما يبقى الإنفاق الاستثماري ضعيفا. وكانت الصادرات الشريحة الأسرع نموا في العام 2011، وهو أمر غير مفاجئ، نظرا لارتفاع الإنتاج النفطي. ونما الاستهلاك الحكومي كذلك بنسبة قوية جدا بلغت 9,7٪، ما يعكس على الأرجح الارتفاع القوي في تكاليف سوق العمل الذي شهدناه خلال السنة المالية. وتراجع الإنفاق الاستثماري بنسبة 4,0٪ في العام 2011. وقد تكون هذه الأرقام متقلبة جدا، ويأتي هذا التراجع بعد ارتفاع بنسبة 19,8٪ شهدناه في عام 2010 (رغم أن هذا بحد ذاته قد أعقب تراجعا حدا في العام 2009). ونتوقع أن يشكل القطاع العام (بما فيه النفط) عادة حوالي نصف الاستثمار في الاقتصاد، وبذلك فإن السجل الضعيف للحكومة في تنفيذ معظم مشاريع البنية التحتية قد ضرب مستويات الاستثمار بشدة. وبقي إجمالي الاستثمار في العام 2011 أقل بنسبة 7٪ من مستوى الذروة الذي بلغه في العام 2008. ولكن استهلاك القطاع الخاص قد أظهر بعض الضعف، مرتفعا بنسبة 2,3٪ فقط في العام 2011 بعد الانخفاض البالغ 11٪ في العام 2010. وكان قطاع المستهلك عموما قويا في الكويت على مدى السنوات القليلة السابقة. وإضافة لذلك، شهد شهر فبراير 2011 دفع منحة أميرية قدرها 1000 دينار لكل كويتي، والذي بحسب مقاييس أخرى يبدو أنه كان لها تأثير كبير على مستويات الإنفاق الاستهلاكي. وبذلك، نعتقد أن ضعف أرقام الاستهلاك تتعلق بالمعايير الإحصائية في قياس الاستهلاك، أكثر منها أنها وفرت دعما أقل مما كان يعتقد للاقتصاد.

بالإضافة إلى بيانات العام 2011 الجديدة، كانت هناك بعض المراجعات الكبيرة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي 2006 و2010، والتي نتج عنها عموما نمو اقتصادي أضعف مما كان يعتقد سابقا. فقد بلغ متوسط معدل النمو غير النفطي الحقيقي 1,3٪ ما بين عامي 2006 و2010، بدلا من النسبة البالغة 3,8٪ الصادرة سابقا. وكانت المراجعة التي تمت للعام 2010 هي الأكبر من بين المراجعات بفارق كبير، حيث تمت المراجعة من نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي إلى انكماش بنسبة 2,4٪. وكانت مصادر المراجعة عموما في قطاعات المرافق العامة والاتصالات والقطاع المالي، حيث تم خفض الإنتاج في تلك الفئات بما مجموعه 2,3 مليار دينار. وجاءت مراجعة المصروفات حسب نوع الإنفاق من أرقام أضعف للاستهلاك الخاص وصافي الصادرات.

الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالأسعار الثابتة (عام 2000 سنة الأساس)

	مليار دينار		التغير٪				
	2011	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القطاع النفطي	8,0	2,0	4,6ـ	6,5	12,8ـ	0,5	14,1
القطاع غير النفطي	12,3	16,5	14,7	0,5ـ	3,6ـ	3,9ـ	0,9
الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المشتري (1)	19,3	7,5	6,0	2,5	7,1ـ	2,4ـ	6,3
الانفاق الاستهلاكي الحكومي	4,9	13,8	7,3	8,9	6,2	0,0	9,7
الانفاق الاستهلاكي الخاص	6,8	7,7	11,6	1,7	11,8ـ	11,1ـ	2,3
تكوين رأس المال الاجمالي	5,1	17,2	38,7	1,5	18,9ـ	19,8	4,0ـ
الصادرات	10,3	7,7	0,3ـ	2,2	6,3ـ	0,5ـ	13,5
الواردات	7,8	4,7	24,7	3,8	12,5ـ	6,3	6,1
الطلب المحلي) (2)	16,8	11,5	17,6	3,2	9,8ـ	0,3	2,2

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.
1ـ يشمل رسوم الواردات ويستثني الخدمات المصرفية المحتسبة.
2ـ يساوي الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص زائد تكوين رأس المال الاجمالي.

«التجاري» يرعى الحفل السنوي لموظفي «هيئة الصناعة»

قام البنك برعاية الحفل السنوي السابع لتكريم الموظفين المتقاعدين والمتميزين بالهيئة العامة للصناعة العامة . وقد أتت هذه الرعاية إدراكا من البنك بأهمية دعم ومساندة الهيئات والمؤسسات الصناعية التي تعمل من أجل تنمية الصناعة المحلية في البلاد ،وذلك في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على توطيد أواصر التعاون بينه وبين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وبهذه المناسبة قام مدير فرع الفحيحيل بزيارة الهيئة العامة للصناعة ، فلاح المانع واجتمع مع ـ مدير الشؤون الإدارية والمالية حسين الكابلي بحضور رئيس قسم الصرف يوسف الوتار حيث قدم لهم شيك المساهمة وتناقشا في سبل تطوير وتعزيز التعاون القائم ما بين البنك والهيئة العامة للصناعة،لا سيما وأن البنك لا يدخر وسعا في تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات التي تعمل على تنمية الصناعة المحلية في البلاد وتحقق أهدافها في توسيع قاعدتها الإنتاجية والحرفية بما يخدم القطاع الصناعي الكويتي بصورة عامة.

ومن جانبها قامت الهيئة العامة للصناعة ممثلة برئيسها براك عبد المحسن الصبيح، وبحضور وزير التجارة والصناعة أنس الصالح في نهاية اللقاء بتكريم البنك التجاري وتبادل الأحاديث الودية حول سبل دعم وتوطيد أواصر التعاون بين البنك والهيئة مشيدين بجهود البنك ورعايته للعديد من الأنشطة المجتمعية التي تخدم أطياف المجتمع الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني وتؤكد دائما مفهوم المسؤولية الاجتماعية الشاملة الذي أرساه البنك منذ وقت طويل.

جانب من التكريم

«برقان» يعقد عموميته غدا

اعلن بنك برقان انه سيعقد جمعيته العمومية السنوية العادية وغير العادية غدا الاثنين في تمام الساعة 1:00 ظهرا، وذلك في برج الشهيد وكما جرت العادة والتزاما من البنك بمبدأ الشفافية أمام المساهمين والشركات وغيرهم من المهتمين بالشأن المالي، ويعقد البنك عقب عموميته منتدى الشفافية، والذي يعرض من خلاله الأحداث الرئيسية لعام 2012 وتوقعاته للعام الحالي.

شعار منتدى الشفافية لبنك برقان

تضم فنادق ومنتجعات وشركات تطوير عقاري وسلسلة مطاعم ومقاه وأزياء
«الدولية القابضة» تختار «رؤى إنتجريتد» وكيلاً إعلامياً وإعلانياً

اختارت شركة التجارة الدولية القابضة التي تضم عددا من الشركات التابعة المتنوعة الأنشطة شركة رؤى إنتجريتد للدعاية والإعلان وكيلا إعلاميا وإعلانيا للفترة المقبلة.

وقد عقد اجتماع تمهيدي بين فريقي عمل الشركتين في مركز المؤتمرات والرويال سويت التابع لفندق موفنبيك بالمنطقة الحرة، حضره من شركة التجارة الدولية القابضة نائب الرئيس مجلس التنفيذي لشئون الضيافة أحمد الإنجبار وعدد من المديرين العاملين في الشركة، ومن شركة رؤى انتجريتد الرئيس التنفيذي د.ثابت يوسف وفريق عمل الشركة.

افتتح الاجتماع نائب الرئيس التنفيذي لشئون الضيافة بشركة التجارة الدولية القابضة أحمد الإنجبار قائلا :إن اختيارنا لشركة رؤى يأتي لما تتمتع به الشركة من خبرة واسعة وباع طويلة في المجال الإعلامي والإعلاني.

وبهذه المناسبة ،فقد أوضح أحمد الإنجبار أن شركة التجارة الدولية القابضة لها مجالات عمل متنوعة منها الطيران الخاص وخدمات الطيران الأرضية كما الفنادق والمنتجعات والمطاعم والمقاهي المتخصصة من سلسلات شركات عالمية بالإضافة الى المقاولات بأنواعها المختلفة والتطوير العقاري ومعارض التجزئة للأزياء ممثلة بعدة ماركات ومصممين عالميين تعمل بشكل مترابط ضمن قيادة موحدة وتضع خططا ورؤى مستقبلية غير تقليدية لكي تقدم الخدمة الفريدة للعميل، وهذا ما يميز شركة التجارة الدولية القابضة عن غيرها من حيث ثبات النمو معتبرا تمثيل الشركة لسلسلة فنادق موفنبيك السويسرية في الكويت والفلبين وشركة سويس بل هوتيل العالمية وتمثيل سلسلة كافيهات جلاتيسيمو الاسترالية المتخصصة بالجيلاتو الإيطالي كما امتلاك لمجموعة أربع طائرات خاصة وماركات من اسبانيا والدنمارك وفرنسا وإيطاليا وجنوب أفريقيا هو دليل على انفتاح الشركة لأسواق مختلفة لتربط تجارة ثابتة ونامية، هذا ويرأس مجلس إدارة شركة التجارة الدولية القابضة د.حمد إبراهيم التويجري ووليد بوقمبر نائبا للرئيس.

اجتماع« رؤى» مع شركة التجارة الدولية القابضة

الشركة الكويتية السعودية للمواشي واللحوم والأعلاف

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للمواشي واللحوم والأعلاف دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للأعوام من 2004 وحتى 2011 والغير عادية للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمقرر عقدها في تمام الساعة العاشرة صباحاً يوم الاثنين الموافق 2013/4/8 في مقر وزارة التجارة - الدور الأول - قاعة (ب)

جدول اجتماع الجمعية العمومية العادية للأعوام من 2004 حتى 2010

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2004/12/31 وحتى 2010/12/31.
2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2004/12/31 وحتى 2010/12/31 والمصادقة عليه.
3 - مناقشة ومصادقة الميزانيات والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2004/12/31 وحتى 2010/12/31.
4 - تفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات صلة.
5 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وبراءة ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2004/12/31 وحتى 2010/12/31.
6 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية للأعوام من 2005 وحتى 2011 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2011

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31 والمصادقة عليه.
3 - مناقشة ومصادقة الميزانيات والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
4 - تفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات صلة.
5 - استخدام الاحتياطي الإجباري وقدره -/85.477 دينار كويتي والاحتياطي الاختياري وقدره -/85.477 دينار كويتي في إطفاء جزء من الخسائر المرحلة.
6 - اقتراح زيادة رأسمال الشركة زيادة نقدية من مبلغ 10.000.000 دينار كويتي (عشرة ملايين دينار كويتي) إلى مبلغ 20.993.755 د.ك (عشرون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمس وخمسون دينار كويتي) عن طريق إصدار عدد 109.937.550 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد نقداً وتسدد عن طريق دفعة واحدة من المساهمين الحاليين ويجوز دخول مساهمين جدد بعد انتهاء الفترة القانونية فيما لم يكتتب فيه من أسهم وتفويض مجلس الإدارة في هذه الحالة في عرض هذه الأسهم على أي مساهم ممن سبق له الاكتتاب في زيادة رأس المال وتفويض مجلس الإدارة عرض هذه الأسهم على مساهمين جدد أو مساهم استراتيجي مع تفويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والشروط والقواعد لاستدعاء رأس المال.
7 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وبراءة ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31.
8 - انتخاب مجلس إدارة جديد.
9 - تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

جدول اجتماع الجمعية العمومية غير العادية لعام 2011

1 - الموافقة على استخدام الاحتياطي الإجباري وقدره -/85.477 دينار كويتي (فقط خمسة وثمانون ألفاً وأربعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً لا غير) والاحتياطي الاختياري وقدره -/85.477 دينار كويتي (فقط خمسة وثمانون ألفاً وأربعمائة وسبعة وسبعون ديناراً كويتياً لا غير) في إطفاء جزء من الخسائر المرحلة كما في 2011/12/31 والبالغة 20.664.709 دينار كويتي.
2 - الموافقة على زيادة رأسمال الشركة زيادة نقدية من مبلغ 10.000.000 دينار كويتي (عشرة ملايين دينار كويتي) إلى مبلغ 20.993.755 د.ك (عشرون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمس وخمسون دينار كويتي) عن طريق إصدار عدد 109.937.550 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد نقداً وتسدد عن طريق دفعة واحدة من المساهمين الحاليين ويجوز دخول مساهمين جدد بعد انتهاء الفترة القانونية فيما لم يكتتب فيه من أسهم وتفويض مجلس الإدارة في هذه الحالة في عرض هذه الأسهم على أي مساهم ممن سبق له الاكتتاب في زيادة رأس المال وتفويض مجلس الإدارة عرض هذه الأسهم على مساهمين جدد أو مساهم استراتيجي مع تفويض مجلس الإدارة بوضع الضوابط والشروط والقواعد لاستدعاء رأس المال.
3 - الموافقة على تخفيض رأسمال الشركة والبالغ قيمته -/20.993.755 د.ك (عشرون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وتسعون ألفاً وسبعمائة وخمسة وخمسون ديناراً كويتياً) ليصبح رأسمال الشركة بعد التخفيض مبلغ وقدره -/500.000 د.ك (خمسمائة ألف دينار كويتي) موزعة على عدد 5.000.000 سهم (خمسة ملايين سهم) وإطفاء كامل خسائر الشركة والبالغة قيمتها 20.664.709 دنانير كويتية (عشرون مليوناً وستمائة وأربعة وستون ألفاً وسبعمائة وتسعة دنانير كويتية).
4 - الموافقة على تعديل المادتين (6) من عقد التأسيس و(5) من النظام الأساسي للشركة:

(أ) نص المادتين الحالي :

- حدد رأسمال الشركة بمبلغ -/10.000.000 د.ك (عشرة ملايين دينار كويتي) موزع على (مائة مليون سهم) قيمة كل سهم (مائة فلس) وجميع الأسهم نقدية.

(ب) نص المادتين المقترح بعد التعديل الأول :

- حدد رأسمال الشركة بمبلغ -/500.000 د.ك (خمسمائة ألف دينار كويتي) موزعة على عدد 5.000.000 سهم (خمسة ملايين سهم) وجميع الأسهم نقدية.

5 - الموافقة على تعديل نص المادة (12) من النظام الأساسي للشركة:

(أ) نص المادة الحالي :

- لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتماً إلى الاحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار، ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك، ويجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة التنازل مقدماً من المساهمين عن حقهم في الأولوية لبعض المساهمين أو مساهم جديد من غير المساهمين.

(ب) نص المادة المقترح :

- لا يجوز زيادة رأس المال إلا إذا كانت أقساط الأسهم الأصلية قد دفعت كاملة ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا صدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتماً إلى الاحتياطي القانوني بعد وفاء مصروفات الإصدار، ولكل مساهم الأولوية في الاكتتاب بحصة من الأسهم الجديدة متناسبة مع عدد أسهمه وتمنح لممارسة حق الأولوية مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر دعوة المساهمين لذلك، ويجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة التنازل مقدماً من المساهمين عن حقهم في الأولوية لبعض المساهمين أو مساهم جديد من غير المساهمين.

6 - الموافقة على تعديل نص المادة (13) من النظام الأساسي للشركة:

(أ) نص المادة الحالي :

- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (5) خمسة أعضاء، تعين شركة المواشي المكيرش المتحدة عضوين مقابل ما تملكه من أسهم وتعين الشركة الأهلية للاستثمار عضواً في مجلس الإدارة الأول والباقي تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري.

(ب) نص المادة المقترح :

- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من خمسة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، ويجوز لكل مساهم سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً تعيين ممثلين له في مجلس إدارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها، ويستنزل عدد الأعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة إلا في حدود ما زاد على النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ويجوز لمجموعة من المساهمين أن يتحالفوا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجتمعة وتكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
7 - الموافقة على تعديل نص المادة (25) من النظام الأساسي للشركة:

(أ) نص المادة الحالي :

- لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة شراء وبيع الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض بناء على ما تقتضيه مصلحة الشركة.

(ب) نص المادة المقترح :

- لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة. ويجوز لمجلس الإدارة شراء وبيع عقارات وأصول الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض والتحكيم والصلح والتبرعات.

ويكون للشركة رئيس تنفيذي يعينه مجلس الإدارة من غير أعضاء المجلس يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة.
8 - الموافقة على تعديل نص المادة (28) من النظام الأساسي للشركة:

(أ) نص المادة الحالي :

- توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة أياً كانت صفتها بكتب مسجلة، على أن تكون الدعوة قبل الموعد المحدد بانعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال، ويضع المؤسسون جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة تأسيسية ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة منعقدة بصفة عادية أو غير عادية.

(ب) نص المادة المقترح :

- توجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة متضمنة جدول الأعمال وزمان ومكان انعقاد الاجتماع بأحد الطرق التالية:

- خطابات مسجلة ترسل إلى جميع المساهمين قبل الموعد المحدد لانعقاد الاجتماع بأسبوعين على الأقل.
- الإعلان، ويجب أن يحصل الإعلان مرتين على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل.
- تسليم الدعوة باليد إلى المساهمين أو من ينوب عنهم قانوناً قبل موعد الاجتماع بيوم على الأقل، ويؤشر على صورة الدعوة بما يفيد الاستلام.

9 - الموافقة على تعديل نص المادة (46) من النظام الأساسي للشركة:

توزع الأرباح الصافية على الوجه الآتي:

(أ) نص المادة الحالي :

ثانياً: يقتطع 5٪ (خمسة في المائة) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الصادر بها المرسوم المؤرخ في 12 ديسمبر 1976.

(ب) نص المادة المقترح :

ثانياً: يقتطع 1٪ (واحد في المائة) تخصص لحساب مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الصادر بها المرسوم المؤرخ في 12 ديسمبر 1976.

وهذه القرارات جميعها تسري بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة عليها.

للاستفسار: 22401368

رئيس مجلس الإدارة